المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون الموسوم
(مؤتمر كلية التربية الأساسية في مجال العلوم الانسانية والتربوية والنفسية)
والمنعقد تحت شعار
(العلوم الإنسانية أساس لبناء الإنسانية ونهضة الحضارة في التربية والتعليم)
للمدة 13-14 /5/ 2024

تعدد الأوجه الإعرابية بين دواعي المعنى ومقتضيات الصنعة

م.د.أمجد ستار ساجت علي الحسيني
وزارة التربية – مديرية تربية بغداد/ الرصافة 2
amalhuseiny@uowasit.edu.iq
07901449090

مستخلص البحث:
البحث يسلط الضوء على منهج لبعض نحاة العربية الذين اعتمدوا القاعدة النحوية ، تلك القاعدة النحوية التي اعتمدت الاستقراء الناقص كمنهج ادى بالنحو العربي الى الولوج الى الصناعة فصار النحو عملية معقدة على المتعلم الذي كان يرغب في العربية من اجل الوصول الى معارف القرآن المجيد ، في وقت كان اصحاب الصنعة يلوون النص العربي لا بل ذهبوا الى لي النصوص القرآنية لتحقيق تلك القواعد نصرة للمدرسة التي ينتمي اليها هذا النحوي أو ذاك وهذا المفسر الذي ينتمي لهذا المذهب الكلامي او ذلك المفسر الاخر.

الكلمات المفتاحية: الاوجه الاعربية، القاعدة النحوية، مقتضيات الصنعة ،الاستقراء الناقص، اللفظ والمعنى، الخلاف النحوي).

الدارسات السابقة:

1- دراسة الدكتورة سعاد الشارف امبارك عيسى الموسومة باختلاف الإعراب وأثره في تعدد معاني التفسير جامعة بني وليد، ليبيا. تناولت الباحثة تعريفا لمفهوم الاعراب كما تناولت بعضا من الايات القرانية من نواح تفسيرية واعرابية اما دراستي فتختلف عن دراسة الباحثة في انها تناولت اختلاف النحويين في تبنيهم تارة للشكل او الصنعة وتارة للمعنى مما يؤدي إلى ضياع المعنى الحقيقي للمقولات النحوية وقراءة النصوص بصورة غير دقيقة.

2- دراسة هيثم عبد الزهرة الموسومة باختلاف الإعراب وأثره في تعدد الدلالة القرآنية التدريسي في جامعة البصرة. ركز الباحث في دراسته على تعريف مفهوم الاعراب والخلاف بين النحويين في توجيه الاراء النحوية وفقا للقراءات القرآنية فيما ركز بحثنا هذا على اراء النحاة واختلافهم في التوجيه النحوي وفقا للفظ مرة واخرى وفقا للمعنى ووفقا لمدراسهم النحوية.

3- دراسة منصور بن صلاح بن رويجح: الموسومة بالمعنى وتعدد التوجيه النحوي في شرح كتاب مشكلات الحماسة لابن جني جامعة ام القرى . سلط الباحث فيها على اراء ابن جني وتوجيهاته الاعرابية في كتاب الحماسة وهو ما يختلف عن دراستي التي نظرت للموروث العربي بشكل مقتضب القصد منه حصر اراء النحويين وفق المنهج الوصفي التحليلي.

المقدمة:

مِنَّ الواضح أنّ التكلّفَ النحويّ نشأ في حقيقةِ الوضع لترسيخ أسس القاعدةِ النحويةِ؛ والحفاظِ على استقامتِهَا مع جميع النصوص اللغويةِ، حتى النصّ القرآني على الرُّغم ممّا يتمتعُ بّهِ مِن قداسةٍ، وصحةِ نقلٍ، وتضمُنِّهِ أعلى مستوياتِ البلاغةِ والفصاحةِ إلتي تُميّزهُ من سائرِ النصوص الأخرى إلتي كانَتْ ميدانَ البحثِ النحويّ، وهذا التكلّفُ لَمْ يأتِ لاشباعِ رغباتِ الترفِ المعرفيّ، بَلْ نابعٌ مِن تعددِّ زوايا النظر إلى النصّ، واختلافِ المقدّمَاتِ إلتي انّطلقَ منّها النحاةُ لقراءةِ النصوص، فهمُ يعمدونَ إلى معالجةِ النصوص خدمةً للقاعدةِ النحويةِ، وهو تكلّفٌ مغايرٌ لما قرّرّوه في مصنفاتّهم مِن أنَ الغرضَ الأساس هو اعتمادُ المعنى، ذلك المعنى المتوافر في الكثيرِ مِنَ الأبوابِ النحويةِ كمعيارٍ يحتكِمُ إليه في تثبتِ القواعد النحويةِ أو تحديدِ دلالاتِ بعضِ المصطلحاتِ النحويةِ ، كما يقرّرُّ ابن جنّي(ت 392

هـ)((أنّك تجدُ في كثيرٍ مَن المنثورِ والمنظومِ الأعرابَ والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمرٍ، وهذا يمنعُكَ مِنّه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكتَ بعروةِ المعنى، وارتجت لتصحيح الإعراب)) [1] ، وفي بابِ التفسيرِ على المعنى دونَ اللفظِ يقولُ:((فإن أمكنكَ أن يكونَ تقديرُ الإعرابِ على سمتِ تفسيرِ المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإنْ كانَ تقديرُ الإعرابِ مخالفاً لتفسيرِ المعنى تقبّلت تفسيرَ المعنى على ما هو عليّهِ، وصحّحتَ طريقَ تقديرِ الإعرابِ، حتى لا يشدّ منها عليكَ، وإياكَ أنْ تسترسلَ فتُفسِّدَ ما تؤثرُ إصلاحَه)) [2] . وهو ما اقرّه ابن هشام(ت 761هـ) الذي يُقدّمُ المعنى مؤكدا أنّ الصّناعة ما أنشئت إلّا للحفاظِ على المعنى، فأولُ واجباتِ المُعْرِّبِ كما يرى أنْ يُراعي المعنى، ويُفهمُ ما يعرِّبُهُ مفردا مركبا، ولهذا لا يجوزُ إعرابُ فواتحِ السورِ على القول: بأنّها مِن المتشابهِ الذي استأثرَ اللهُ تعالى بعلمِّهِ[3].إنّ النصوصَ الكثيرةَ المبثوثة مِن آراءِ النحاةِ في الانحيازِ إلى المعنى على حسابِ الصنعةِ لَمْ تكُنْ الا قاعدةً خرجَتْ هي الأخرى عَن كُلِّ القواعدِّ النحويةِ العربيةِ لما اقتضتهُ الصناعةُ وتوجيهاتِ النحويين، وسأحاولُ أنْ اوضحَ ذلك في مضانِّ بحثي هذا ارجو أنْ يمنحيَ اللهُ المُوفّقَ الحُجّة التي تنفعُ لُغتنا المقدسة.

ترجيح المعنى على الشكل والصنعة:

أتُّهم النحو بأنّهُ مغرقٌ بالشكلياتِ؛ قليلُ الاهتمامِ بالمضمون، فهو مشغولٌ بدراسةِ الجوانبِ اللفظيةِ، وتعليمِ شكلياتٍ لا يتوقفُ عليّها الفهمُ والإدراكُ؛ ماجعلهُ الكثيرُ مِن النحاةِ مسوغاً للتعسّفِ، وتكلّفِ التخريجاتِ، والبحثِ عن التأويلاتِ مَا افقدَّ النحو أهمّ مزاياه؛ المتمثلة بدراسةِ المعنى فليس الفصيحُ في رأيّ بعضِّهم إلا أنْ تُراعى قواعدهُم ويؤخذُ باصولّهم ونظامِهم فاصبحوا رُقَبَاءَ يَتَسَقَّطُونَ الهفواتِ و لا يعبؤونَ بما يشتملُ عليّه مِن معان ساميةٍ وصورٍ رائعةٍ[4]. وقضيةُ اللفظِ والمعنى قديمةٌ في النحو، وقدّ تنبّه لها العلماءُ؛ يقولُ سيبويه(ت 180 هـ) خلالَ حديثِهِ عَن التعليقِ عن العملَّ لفظاً:((هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيُره، لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلاّ مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله، لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك، وهو قولك: قد علمتُ أعبدُ الله ثَمَّ أم زيد؟... وأما ترى أيُّ برقٍ ههنا؟ فهذا في موضع مفعول، كما أنك إذا قلت: عبدُ اللهِ هل رأيته، فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ الذي عمل فيه فيرفعه. ومثلُ ذلك ليت شعري أعبدُ اللهِ ثَمَّ أم زيد؟ وليت شعري رأيته؟ فهذا في موضع خبر ليت، فإنما أدخلتَ هذه الأشياء على قولك: أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو لما احتجت إليه من المعاني))[5]؛ اما ابن جنّي فقدّ فصّلَ القولَ باوضح العبارةِ فهو يقولُ في "باب في تجاذب المعاني والإعراب":((إنّك تجدُ في كثيرٍ مِنَ المنثورِ والمنظومِ الإعرابَ والمعنى متجاذبين:هذا يدعوك إلى أمرٍ، وهذا يمنعُكَ، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكتَ بعروةِ المعنى، وارتجت لتصحيح الإعراب))[6]؛ وقد أرجع ابن جنّي أكثر الآراء المختلفة والأقوال المستشنعة إلى مراعاةِ ظواهرِ التراكيبِ دونَ البحثِ عن سرِّ معانيها ؛ فهو يؤكدُّ على غلبةِ المعنى للّفظ وكونُ اللفظِ خادمًا لهُ بناءً على علمِهِ بلغةِ العربِ الّتي وجَدَهَا في بعضِ الأحيانِ تحُملُ على ألفاظِهَا لمعانِيها حتَّى تُفسِدَ الإعرابَ لصحَّةِ المعنى. وهو يقولُ في (باب التفسير على المعنى دون اللفظ):[7]((إنْ أمكنكَ أن

يكونَ تقديرُ الإعرابِ على سمتِ تفسيرِ المعنى فهو ما لا غاية وراءَهُ، وإنْ كانَ تقديرُ الإعرابِ مخالفاً لتفسيرِ المعنى تقبّلتَ تفسيرَ المعنى على مَا هو عليّهِ، وصحّحتَ طريقَ تقديرِ الإعرابِ، حتى لا يشدّ منّهَا عليّكَ، وإيّاكَ أنْ تسترسلَ فتفسد ما تؤثرُ إصلاحَهُ))[1]؛ ولم يكن ابن جنّي آخر من دعا إلى الاهتمام بالمعنى، فهذا ابن هشام حين ذكر الجهات الّتي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها جعل أوّلها: أن يُراعي ما يقتضيهِ ظاهرُ الصناعةِ ولا يُراعي المعنى، وجعل أوّل واجبٍ على المعرب أن يفهمَ معنى ما يُعربه ، فكم زلّت الأقدام بسبب هذا الفصل بين صنعةِ النحو والمعنى.

لا جدال إذا في أهمّيَّة دراسة النحو على أساس المعنى؛ فهي ضرورةٌ فوق كلّ ضرورة، وهي تُكسِب موضوعات النحو جِدَّةً وطرافة ، وتُبرز مزايا اللغة العربيَّة الدافقة بالحيويَّة ، الحافلة بالمعاني الدقيقة الجميلة، وتجعلنا نرى النحو على حقيقته،"على أنَّه تحصيل الخبرات المتنوِّعة بأساليب العربيَّة وتراكيبها، لا على أنَّه التمييز بين صحَّة الكلام وخطئه فحسب". فيما جعل الجاحظُ تذوقَ اللّغةِ شرطاً في رسالةِ المتكلّم بقولهِ:((فللعربِ أمثالٌ واشتقاقاتٌ وأبنيةٌ، وموضعُ كلامٍ يدلّ عندّهُم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظِ مواضعُ أخر، ولها حينئذ دلالاتٌ أخر، فمَن لَمْ يعرّفها جهلَ تأويلَ الكتابِ والسنةِ، والشاهدِ والمثل، فإذا نظرَ في الكلامِ وفي ضروبٍ من العلمِ، وليس هو مِن أهلِّ هذا الشأنِّ، هلكَ وأهلكَ))[2]. إن تباينَّ العنايةِ بين المعنى والصنعةِ هي من جعلتِ النحّاةَ يختلفونَ في التقعيدِ فتارةً يأخذون بالمعنى ويراعونّهُ، وتارةً أُخرى يُعرضون عنّهُ ولا يلتفتونَ إليه ويراعونَ الصّنعة على حسابِ المعنى[3].

تطبيقات النحويين بين المعنى والصنعة:

ان احتلاف النجاة في اللجوء الى الشكل او الصنعة من جهة والمعنى منجهة اخرى يحدثُ ربما الى الغموض في فهمِ لفظٍ مَا، فيقودُ ذلكَ إلى تعددٍ في معاني اللفظِ المحتملةِ، مَا ينعكسُ على عمليّةِ التحليلِ النحويّ، مِن ذلك مثلاً فواتحُ السّور، كما في قوله تعالى:{آلم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِين} البقرة/ -2.تعدد تفسير"آلم" فقيل بناءً على بعض التفاسير: إنّ هذه الفواتح أسماءٌ للسور بعدّهَا، وهي بذلك تحتملُ أنْ تكونَ في موضع رفع، مبتدأ محذوف الخبر، أو خبراً محذوف المبتدأ، وتحتملُ أن تكونَ في موضع نصب، بإضمار فعل ، كما تحتملُ أنْ تكونَ في موضع جرّ، على إضمار حرف القسم . وقيل بناءً على تفاسير اخرى : إنّ هذه الفواتح ليست أسماءً للسور التي بعدّها، وإنما هي كحروف المعجم، أوردت مفردة من غير عاملٍ، فاقتضتْ أنْ تكونَ مستكنّة، كأسماءِ الأعدادِ التي ترِدُ لمجرّدِ العددِ، وبذلك لا محلّ لها مِن الإعرابِ . وهذا الذي عرضّهُ أبو حيان في تعددِ الأوجهِ لهذهِ الفواتح نبّه على أنّه مختصرٌ، وأن النحاة توسّعوا وفصلوا، فتكلموا على مَا يُمكنُ إعرابّه مِنها، وما لا يُمكنُ، وعلى مَا إذا أعرب فمنّه ما يُمنعُ مِنّ الصرفِ ومنّهُ مَا لا يُمنعُ، وغير ذلك.

ولا شكَ أنّ هذا التعددَ في التحليلِ النحويّ، هو حصيلةٌ لغموضِ اللفظِ الذي تعددتْ تفاسيرُهُ[4]

ولايبتعدُ تحليلُ النحويينَ لقولهِ تعالى:{وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِين(35) فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عنها فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيه}البقرة /35 -36. حيث يتعدد التحليل النحوي للضمير "ها" في "عنها " بتعدد المعنى الذي يقود إليه السياق اللغوي ، فيرى أبو حيان الضمير "ها " في "عنها" يعود على الشجرة، لأنهما أقرب

مذكور، والمعنى فحملهما الشيطان على الزلة بسببها، وتكون " عن" للسبب. وقيل: إنّ الضميرَ يعودُ على "الجنةِ " لأنّها أولُ مذكورٍ. وقيلَ: عائدٌ على غيرِ مذكورٍ يُفهمُ مِن المعنى المتحصلِّ مِن السياق ، وهو " الطاعةُ "، بدليلِ قولِهِ تعالى: "ولا تقربا"، لأنَ المعنى: أطيعانّي بعدمِ الاقترابِ مِن هذهِ الشجرةِ ، فعادَ الضميرُ على معنى " الطاعةِ " المتحصلِ في السياق. وقيلَ : يعودُ على الحالةِ التي كانوا عليّها مِن الرفاهيةِ والتفكّهِ ، بدليلِ قولِهِ تعالى : " وكلا منها رغداً ". وهناكَ أقوالٌ أخرى مرتبطةٌ بمعطياتِ السياقِ اللغويّ[1]. وهو ما تنبّهَ عليه مِن المتأخرين ابن هشام في ذكر (الجهاتِ التي يدخلُ الاعتراضُ على المُعرِّبِ مِن جهتّها) فالأولى أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى فيما يراعي في الجهة الثانية معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة[2]وهذه الإشكاليةُ أوقعتِ الدرس النحوي في عمليةِ إغراقِ لفظي مِن جانبٍ ومعنويّ من جانبٍ آخر، وهذا ما تسببَ بتعددِ زوايا النظرِ في النص اللغويّ وتعددِ الاجتهاداتِ التي باتَ طلبُ المعنى في ظلّهَا وسيلة النحويّ لتأويلِ أيّ شاهدٍ يُخالفُ القاعدةَ وتخريجهِ. من هُنا نَجدُ أنَ ابا حيّان مثلا منعَ أن يكونَ جوابُ (لو) جملةً اسميةً قائلاً :- ((ولا يكونُ الجوابُ جملةً اسميةً فأمّا قولُهُ تعالى :{ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ من عند الله خيرٌ لو كانوا يعلمون } البقرة /103 الجواب محذوف واللام جواب قسم محذوفة))[3] ؛ وكانَ الاخفشُ قدّ سبقهُ قائلا :-((فليس لقولِهِ :{ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ}البقرة /103 جوابٌ في اللفظِ، ولكنّهُ في المعنى ، يريدُ لأثيبوا، فقولُهُ (لمثوبةٌ) يدلّ على لأثيبوا، فاستغنى بّه عَن الجوابِ ، وقوله لمثوبةٌ ، هذه للابتداء))[4]؛ وإذا كانَ الجوابُ هو (لأثيبوا) المقدرةُ، فما الذي يمنعُ أنْ تكونَ (لمثوبة) بدلالتِها الموافقةُ تمامَ الموافقةِ للجملةِ المقدرةِ، وباللام المقدرةِ بّها هي الجوابُ، كما يأخذ البدلُ حكمَ المبدلِّ منهُ إذا حلّ محلّه. وأيهما أثقل محملا وابعد احتمالاً أنْ نأخذَ الآية على ما يمثلُهُ ظاهرُهَا، مادامَ ما قدّروه موافقاً لهذا الظاهرِ كلّ الموافقةِ في دلالةِ اللفظِ، أو أنْ نأخذَ بهذا الذي أقحموه في كلامِ الله بما لا دليلَ عليه ولا موجبَ لهُ سوى الالتزامِ بمقتضى ما تواضعوا عليه من رسومِ هذا العلمِ وأحكامهِ[5]؛ وكذلك فعل المبرد مستعينا بالمعنى لردّ قوله تعالى: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}النساء/90 ،على مَن احتجَ بّه على أنْ الفعل الماضي يقعُ حالاً مِن دون أنْ يُسبق بقدّ بقوله:((وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول وهي قولُه:{أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}النساء/90 وليس الأمرُ عندنا كما قالوا، ولكن مخرجُها- والله اعلم- إذا قرئت كذا الدعاء كما تقولُ: لعنوا قطعت أيديهم، وهذا من الله إيجاب، فأما القراءة الصحيحة فإنما هي (أو جاءوكم حصرة صدورهم)))[6]؛ فقد رفض المبرد قراءتهم وجاء بقراءة جديدة نصرة لقاعدته النحوية التي قدم لها بتفسير يوافق تلك القاعدة:((نصبًا، وهي صحيحة في العربية فصيحة، غير أنه غير جائزة القراءة بها عندي، لشذوذها وخروجها عن قراءة قراء الإسلام))[7] فقد سوغ المبرد قراءة يراها الفراء شاذة حتى لا يوهن توجيهات انصاره من النحويين فيمنع وقوع الفعل الماضي حالا من دون سبقها بـ"قد" فنلاحظ أن المبرد يرد قراءة(حَصِرَتْ) بالتاء المفتوحة، على الرغم من ان الخط المصحفي جاء بها وتواترها المتفق عليه عند القراء السبعة. لانها لم تكن مسبوقة بـ(قد) فهي لا تتفق مع قياسه النحوي، إذ يذهب البصريون إلى وجوب أن يسبق الفعلَ

الماضي الواقع حالاً بـ(قد) لذا أنكر هذه القراءة ، فقال : فأمَّا القراءةُ الصحيحةُ، فإنما هي (أو جاءوكم حَصِرَةً صدورُهم) بتاء مربوطة، منونة بالفتح مما يُشْعِرُ بأن ما اتفق عليه القراءُ خطأ عنده ؛ وهو مادفع ابن الأنباري في كتابه(الإنصاف في مسائل الخلاف) إلى عقد مسألة في ذلك ليسوق الادلة، من السماع، والقياس؛ لتوهين مذهب الكوفيين لتجويزهم ان يكون الفعل الماضي حالا دون سبقه بـ"قد"[1] والمتتبع لأبي حيان في(البحر المحيط) يراه وفي مواطن عدة يضعِّفُ رأيَ البصريين، ولا يقدِّر(قد) مع الفعل الماضي، فيقول:((جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد)))[2]ويقول:((ولا يحتاج إلى إضمار(قد)؛لأنّه قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه))[3]؛ويقال في موضع آخر:((وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير(قد) وهو الصحيح،إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجبُ القياس، ويبعد فيها التأويل))[4]. ومما يشير الى أن ما اجازه الاخفش يلائم المعنى خلافا للمبرد الذي تعكز على الصنعة والشكل هو التفريق في المعنى في قوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) الزمر-71 فالفعل "فتحت" الوارد بصيغة الماضي هنا دال على الحال اي ان ابواب جهنم فتحت عند وصول المجرمين اما في الاية التي تشير الى حال اهل الجنة في قوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) الزمر- 73 فالفعل "فتحت" هنا يشير بالصيغة والمعنى الى الماضي وان "الواو" المسبوق فيها الفعل دلت على هذا المضي فالفعل في الاية الثالثة والسبعين اشار الى الماضي دون قد ودل في الاية الواحدة والسبعين على الحال دون "قد" لأن ورود الفعل بنفس معنى المضي وحده او الحال وحده في وصف حال الكافرين والمؤمنين سيجعل الكلام لغوا يجل الكتاب المجيد على ايراده؛ لكن المعنى في اختلاف الصيغتين يشير الى اختلاف المعنى يراد منه في الفعل الاول الدال على الحال هو كراهة الملائكة لاستقبال اهل النار ففتحت الابواب حال وصولهم اما الفعل في وصف استقبال الملائكة لاصحاب الجنة ان فتح الابواب كان قبل حضورهم للالتفات إلى أن الملائكة كانت تنتظر وصول اصحاب الجنة لاستقبالهم فكان الفعل مع المجرمين فعل "حال" دون السبق بقد اما الفعل الثاني فدال على المضي تكريما لاصحاب الجنة. وممّا سبق يتّضح أنّ الأمر ليس متعلقا بالمعنى الذي ذكره ابن جني وطالب بالتمسكِ بتلابيبِ جلبابه وتصحيح الإعرابِ لأجلهِ، إنّما هو متعلقٌ بالمعنى الذي يُتصيَّد لتصحيح القاعدةِ النحويّة واثباتِ استقامتّها على النصوص اللغويّة ولاسيمّا النصّ القرآنيّ المقدس. ومن إغراق النحو باللفظيّة إعراب المعرّف بـ"ال" بعد اسم الإشارة نعتًا أو بدلا، وبشيء من التأمل وتوظيف الذوق يتبيّن تعيُّن إعرابه بدلاً؛ لأنّه المقصود بالحكم، وهذه وظيفةُ البدل ، والنعتِ يجعل المقصودَ المنعوتَ، والنعتُ بيان ونوع تحديد للمنعوت، ولا معنى للنعتِ هنا، فلو قلت: "مررت بهؤلاء الرجال "لأعربت الرجالَ بدلا[5] . ولعلّ التزامَ اللفظِ والارتماس في الشكلياتِ هو ما ما دفعَ المتأخرين إلى اختزال النحو في حركةِ أواخرِ الكلمِ مِن إعرابٍ وبناءٍ، وهو ما سوغ أيضا دعوات تجديد النحو التي شددت على العنايةِ بالمعنى؛ حتى دعوا إلى إعادةِ تصنيفِ النحو على المعاني النحويةِ " فغاية النحو بيان الإعرابِ، وتفصيلِ أحكامِهِ، حتى سماه بعضُهم علم الإعرابِ؛ على الرغم مِن أنّ الاعرابَ لَمْ يكنْ إلا ناحيةً متواضعةً مِن نواحي اللّغَةِ[6] وتضييقٌ شديدٌ لدائرةِ البحثِ

البحثِ النحويّ، وتقصيرٌ لمداه، وحصرٌ له في جزءٍ يسيرٍ مما ينبغي أن يتناوله . وهذا الموقفُ يبرهنُ تسامحاً لما يكشفُ عنّه التبويبُ النحويُّ ؛ الذّي يعتمدُ الوظائفَ النحويّة التي تدّلُ على الشكلِ واللفظِ، كتصنيفِ المتونِ إلى مرفوعاتٍ، ومنصوباتٍ، ومجروراتٍ، ومجزوماتٍ، وفي جانبٍ آخرَ يعتمدُ المعاني النحوية أساساً للتبويبِ مثلَّ:الفاعل،والمفاعيل، والتوابع فضلاً على أبوابٍ نحويةٍ أخرى قدّ أُسّستْ على الأمرين مثلّ الجرّ؛ لانّه وظيفةٌ، ومعاني حروفِ الجر، وعطفُ النسقُ، الذي يُعدُّ وظيفيةً، ومعاني حروفه معانٍ[1] وهنا لابُدَّ مِن بيانِ علاقةِ العلامةِ الإعرابيةِ بالمعنى والّتي تتمثلُ في جانبين: الاول ، تكون علاقةُ استدلالٌ وتأثيرٍ تنطلقُ مِن العلامةِ، فيصلاً في التمييزِّ بينَ المعاني النحويةِ المختلفةِ الفاعليةِ ، والمفعوليةِ، والابتداءِ. والآخر يكونُ في تأثيرِ تحديدِّ العلامةِ بالمعنى، أي: إن المعنى هو الذي يُؤثر في العلامةِ؛ لأنّ العلاقة بينّهما فيها شيءٌ مِن التعقيدِ والصعوبةِ ، فيأخذُ طرفي العلاقةِ صوراً مختلفةً مِن الاحتمالاتِ، والتعددِّ فيحتملُ الرفعُ، أو النصبَّ، أو الجرّ. وربّما يتضاعفُ التعقيدُ للوصولِ إلى المعنى في الموضعِ الواحدِّ كأنْ تحتملُ علامةُ النصبِ في سياقِ ما:الحالية،[2] والتمييز، وما يقتربُّ منّهما، فتكمنُ الصعوبةُ في الانتقالِ داخلَ احتمالاتِ الحالةِ الواحدةِ[3] . وإذا كانَ معنى النحو هو وظيفةُ المعنى أي: أنّهُ معنى وظيفي ، فمن الطبيعيِّ أنْ يكونَ معنى الإعرابِّ معنى وظيفياً، وعليّه، هل يُمكنُّ الوصولُ إلى الإعرابِ مِن خلالِ المعنى الوظيفي فقط؟. وهذا الإشكال أجابَ عنه ابن هشام حينما عزّ عليه معرفة الإعراب مِن خلالِ المعنى الوظيفيّ فلجأ إلى المعنى المُعجميّ إذ قالَ:- **((**وسألني أبو حيان –وقد عرض اجتماعنا – علام عطف (بحقلد) من قول زهير[4] :

تقيٌّ نقيٌّ لم يكثّر غنيمة بنكهة ذي قربى ولا بحقلّد

فقلت : حتى اعرف ما (الحقلد) ، فنظرناه فإذا هو سيئ الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء كتوهم : إذ المعنى ليسَ بمكثرٍ غنيمة، فاستعظم ذلك))[5].

وكلامُ ابن هشام في غايةِ الوضوح في الدلالةِ على أهمّيةِ المعنى المعجميّ لتحديدِّ الإعرابِ، ويؤكدّ حرصّهُ على الرجوع إليّه. وعليه فإنّ تداخلَّ اللفظُ وصورُ المعنى في الموضعِ الواحدِّ تسببَّ بتعدّدِّ الآراءِ النحويّةِ ، واختلافٌ وجهاتٌ النظرِّ التي استندَّ بعضُها إلى المعنى والأخرى إلى اللفظِّ وكلاهُما لَمْ يخرُجا مِن سعي النحويين إلى تثبيتِ القاعدةِ النحوية بشتى الوسائلِّ التي تخدمُ إغراضَّهُم وتوجيهاتهم النحوية وإنْ كانَّت تلك التوجيهاتُ مجانبةً للصوابِ.وممّا جانبَّ فيّه النحويونّ الصوابَ بسببِ التمسكِ باللفظِّ مَا ذكرّهُ (ابن سيده)(ت 458هـ) في قولّهِ تعالى:{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا } آل عمران/97 :((إن (مَنْ) فاعل بالمصدر، ويرده أن المعنى حينئذٍ ولله على الناس أن يحجّ البيتَ المستطيعُ، فيلزم تأثيم الناس إذا تخلّف مستطيعُ الحجّ ، وفيّه مع فسادِ المعنى ضعفٌ مِن جهةِ الصناعةِ ؛ لأنّ الإتيانَ بالفاعلِ بعدّ إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ شاذّ ... والمشهورُ في (مَنْ) في الآية أنّها بدلٌ مِن الناسِ بدل بعض ، وجوّزَ الكسائيُّ كونّها بدلا))[6] .

أما مَا لَمْ يُصب فيّه النحويون الحقيقة بسبب التمسكِ بالمعنى وعدمِ النظرِّ في صحةِ الصناعةِ ((قولُ الحوفيّ: إنّ الباء مِن قولّهِ تعالى:{فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ} النمل /35 متعلقة بـ

(ناظرة)،ويردُّهُ أنّ الاستفهامَ لَهُ الصدرُ، ومثله قولُ ابن عطية في (قاتلهم الله انى يؤفكون) إنّ (أنّى) ظرف لقاتلهم الله، وأيضا، فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ ، والصواب تعلقهما بما بعدهما))[1]، ومثله خضوعُ ابن هشامٍ لسلطةِ القاعدةِ النحويةِ حيثُ يرى:((أنّ الحذفّ الذي يلزم النحوي النظرَّ فيّه هو مَا اقتضتهُ الصناعةُ ، وذلك بأنْ يجدَّ خبراً مِن دون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاءٍ أو بالعكس، أو معطوفاً مِن دون معطوفٍّ عليّه، أو معمولاً مِن دون عاملٍ وأما قولُهم في نحو:{سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ }النحل /81 ، إنّ التقديرَّ : والبردَّ ونحو:{وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ}الشعراء/22، إن التقديرّ: ولَمْ تعبدني، ففضول في فنّ النحو، وإنّما ذلك للمفسرٍّ، وكذلك قولهم بحذفِ الفاعلِ لعظمتّهِ وحقارةِ المفعولٍّ، أو بالعكس،أو للجهلٍّ بّه أو للخوفٍّ عليه أو منّه أو نحو ذلك فإنّه تطفّلٌ منّهم على صناعةِ البيان))[2]. فهذا الموقفُ يعكسُ حقيقة تقديس الصنعةِ على حسابِ المعنى، بَلْ وتجريدِ النحو مِن روحِهِ. وهذا ما تمسَّكَ بّهِ السيوطي فيما على المُعْرب مراعاتُه بقول:((أن يراعي ما تقتضيه الصِّناعة، فربّما راعى المُعْرب وجها صحيحا ولا ينظر في صحَّته في الصِّناعة فيُخطئ))[3] .

نتائج البحث

- إنّ التكلّفَ النحويّ نشأ في حقيقةِ الوضعِ لترسيخِ أسسِ القاعدةِ النحويةِ؛ والحفاظِ على استقامتِهَا مع جميعِ النصوصِ اللغويةِ، حتى النصّ القرآني على الرُّغمِ ممّا يتمتعُ بّهِ مِن قداسةٍ.
- هذا التكلّفُ لَمْ يأتِ لاشباعِ رغباتِ الترفِ المعرفيّ، بَلْ نابعٌ مِن تعددِّ زوايا النظر إلى النصّ، واختلافِ المقدّمَاتِ التي انّطلقَ منّها النحاةُ لقراءةِ النصوص.
- إنّ النصوصَ الكثيرةَ المبثوثة مِن آراءِ النحاةِ في الانحيازِ للمعنى على حسابِ الصنعةِ لَمْ تكُنْ الا قاعدةً خرجَتْ هي الأخرى عَن كُلِّ القواعدِّ النحويةِ العربيةِ لما اقتضتهُ الصناعةُ وتوجيهاتِ النحويين.
- إن تباينَّ العنايةِ بين المعنى والصنعةِ هي من جعلتِ النحّاةَ يختلفونَ في التقعيدِ فتارةً يأخذون بالمعنى ويراعونّهُ، وتارةً أُخرى يُعرضون عنّهُ ولا يلتفتونَ إليه ويراعونَ الصّنعة على حسابِ المعنى.
- إنّ الأمر ليس متعلقا بالمعنى الذي ذكره ابن جني وطالب بالتمسكِ بتلابيبِ جلبابه وتصحيح الإعرابِ لأجلهِ ، إنّما هو متعلقٌ بالمعنى الذي يُتصيَّد لتصحيح القاعدةِ النحويّة واثباتِ استقامتّها على النصوص اللغويّة ولاسيمّا النصّ القرآنيّ المقدس.
- التزامَ اللفظِ والارتماس في الشكلياتِ هو ما دفعَ المتأخرين إلى اختزالِ النحوِ في حركةِ أواخرِ الكلمِ مِن إعرابِ وبناءٍ، وهو ما سوغ أيضا دعوات تجديد النحو التي شددت على العنايةِ بالمعنى المنتهك من قبل فن الصناعة.
- من الواضح ان معنى النحو هو وظيفة المعنى أي: انه معنى وظيفي ومن الطبيعي أن يكون معنى الإعراب معنى وظيفيا للكشف عن معنى النص.

الهوامش :

(1) ابن جني: الخصائص((3/ 225)).
(2)ابن جني: المصدر نفسه((1/283-284)).
(3) ينظر: مغني اللبيب((684)).

(4)ينظر: من اسرار العربية((169)).
(5)سيبويه:الكتاب((233/1)).
(6)ابن جني:الخصائص((225/3)).
(7)ابن جني:المصدر نفسه((283/1-284)).
(8)ابن جني: المصدر نفسه((الصفحة نفسها)).
(9) الجاحظ:الحيوان((102/1)).
(10)ينظر: ابن الانباري:أسباب اختلاف النحاة((332)).
(11)ينظر: الاندلسي: البحر المحيط((156/1-157)).
(12) ينظر:الاندلسي: المصدر نفسه / الصفحة نفسها.
(13) ينظر:ابن هشام:مغني اللبيب((684/2-689))
(14) ابو حيان:ارتشاف الضرب 2/ 574 .
(15) الاخفش: معاني القرآن((149/1)).
(16) الحوسن: النحويون والقرآن((35–36)).
(17)المبرد:المقتضب((123/4-124)).
(18)الفراء:معاني القرآن((1: 282)).
(19)الانبار الانباري:الإنصاف في مسائل الخلاف((المسألة الثانية والثلاثون)).
(20)الاندلسي:البحر المحيط((317/3)).
(21)الاندلسي:المصدر نفسه((355/6)).
(22)الاندلسي: المصدر نفسه:((493/7)).
(23)ينظر : الرجحي:التطبيق النحوي((54)).
(24) ينظر: انيس: من اسرار العربية :169
(25) ينظر:العايد:النحو العربي بين اللفظ والمعنى((21)).
(25)ينظر:الحسيني:مفهوم المغايرة عند سيبويه((45)).
(26)ينظر: سيد حامد:الشكل والدلالة ، دراسة نحوية للفظ والمعنى((62 -63)).
(27)ينظر:العدوي: شرح ديوان زهير((169)).
(28)ابن هشام:مغني اللبيب((685/2)).
(29)ابن هشام:المصدر نفسه((694/2-695)).
(30)ابن هشام: المصدر نفسه((702/2)).
(31)القسطلاني:لطائف الإشارات((248/1)).
(32) ينظر:الاشموني:منار الهدى((60)).
(33) ينظر :الانصاري:المقصد((2-3)).
(34) ينظر:القرطبي: الجامع لأحكام القرآن((6/ 129))، وينظر:الزركشي:البرهان في علوم القرآن((345/1)).
(35)الفراء:معاني القرآن((305/1)).
(36)الجرجاني:دلائل الإعجاز في علم المعاني((170-171)).

المصادر والمراجع:

أ- روافد البحث :

- االقرآن الكريم .
- ابن جني: الخصائص(1990م)أبو الفتح عثمان بن جنّيّ ، تحقيق: محمّد عليّ النجار، ط4 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
- ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب(1356هـ) جمال الدين ابن هشام الأنصاريُّ ، تحقيق: د. مازن مبارك، و محمّد علي أحمد الله ، مكتبة سيد الشهداء، مطبعة أمير، قم ، إيران.
- ابو حيان:ارتشاف الضرب من لسان العرب(1418هـ -1998م)أبو حيّان محمد بن يوسف تحقيق: د. رجب عثمان محمد ود.رمضان عبد التواب، ط1،مطبعة الخانجيّ، القاهرة.
- الاخفش: معاني القرآن(1990م))أبو الحسن الأخفش ، تحقيق : هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة.
- الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء(1393هـ) أحمد بن محمّد بن عبد الكريم الأشمونيّ، ط2، مطبعة عيسى الحلبي ، مصر.
- الانباري: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين(1961م)الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري تحقيق:محمد محيى الدين عبد الحميد؛ط4 ،المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة.
- الاندلسي: البحر المحيط(1413 – 1993م)أبو حيان الأندلسي؛ تحقيق: عادل أحمد - علي معوض؛ دار الكتب العلمية.
- الانصاري: المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء(1393هـ)أبو يحيى زكريا الأنصاريّ ط2، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر.
- انيس: من اسرار العربية(1971م)ابراهيم انيس ط2 كتبة الانجلو المصرية القاهرة.
- الجاحظ: الحيوان(1938م)أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة الليثي الجاحظ ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط1 ، مطبعة مصطفى الحلبيّ، مصر.
- الجرجاني: دلائل الإعجاز(1995م)أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ ، تحقيق : محمد التنجيّ، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الحسون: النحويون والقرآن(2002م)د.خليل بنيان الحسُّون،ط1،مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن.
- الرجحي:التطبيق النحويّ(1972م)د.عبده الراجحيّ، دار النهضة العربيّة – بيروت.
- الزركشي:البرهان في علوم القرآن(1972م)بدر الدين الزركشيّ تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، ط2، مطبعة عيسى الحلبيّ، القاهرة.
- سيبويه: الكتاب((د.ت)أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- سيد حامد: الشكل والدلالة: دراسة نحويّة للفظ والمعنى(2002م)عبد السلام السيد حامد، دار غريب للطباعة والنشر.
- العدوي: شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى(1964م) تحقيق: د.أحمد زكي العدويّ ، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة.
- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن(1985م)أبو عبد الله محمّد بن أحمد القرطبيّ ، بيروت.

- القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلانيّ(1392هـ)تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلاميّ).
- المبرد: المقتضب(1994م)أبو العباس محمد بن يزيد المبرَّد ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
- المسلاتي:أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ(2010م)نوري حسن حامد المسلّاتي ، دار ابن حزم ، ليبيا.

ب - الدوريات

- الحسيني: مفهوم المغايرة عند سيبويه(ايلول 2013)أمجد ستار ساجت، بحث منشور في مجلة كلية التربية (جامعة واسط)العدد 14السنة السابعة.
- العايد: النحو العربيّ بين اللفظ والمعنى(1433هـ)الكاتب سليمان إبراهيم العايد، محاضرة ألقيت في موسم نشاط كلية اللغة العربية / جامعة أم القرى.

The Multiplicity Of Syntactic Aspects Between The Indications Of Meaning And The Requirements Of The Workmanship

Amjed Sattar Sachet Ali
amalhuseiny@uowasit.edu.iq
07901449090

Abstract:

The research sheds light on the approach of some Arabic grammarians who adopted the grammatical rule, that grammatical rule that adopted incomplete induction as a method that led the Arabic grammar to enter the industry, so grammar became a complex process for the learner who wanted Arabic in order to access knowledge of the glorious Qur'an. At a time when the artisans used to color the Arabic text, but rather went to me the Qur'anic texts to achieve those rules in support of the school to which this or that grammar belongs, and this interpreter belongs to this or that theological doctrine.